

الجمهورية التونسية



كلمة السيد وزير الإقتصاد والمالية

بمناسبة

الإستشارة الوطنية حول إصلاح المنظومة الجبائية

يومي 12 و 13 نوفمبر 2014

وزارة الإقتصاد والمالية

12 نوفمبر 2014

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

السيد رئيس الحكومة
السيدات والسادة أعضاء الحكومة،
السيد محافظ البنك المركزي التونسي،
السيدة رئيسة الإتحاد التونسي للصناعة والتجارة والصناعات التقليدية،
السادة والسيدات الضيوف من البنك الدولي ومن البنك الإفريقي للتنمية ومن
مختلف المؤسسات الدولية،
السيدات والسادة رؤساء وممثلي الهيئات المهنية الوطنية والمجتمع المدني،
سيداتى سادتي،
الحضور الكريم،

يشرفني اليوم حضوركم معنا في إفتتاح فعاليات هذه الإستشارة الوطنية الموسّعة حول الجباية وإصلاح المنظومة الجبائية بتونس. والتي تعتبر تتويجا لأكثر من سنتي عمل دؤوب ومتواصل ضمن اللجان المختصة المشتركة وبالتعاون والتشاور مع مختلف الأطراف الوطنية والمهنية المعنية وبدعم فني من عديد المؤسسات الدولية مشكورة.

لقد إنطلقت الوزارة منذ بداية سنة 2013 في إصلاح جذري للمنظومة الجبائية وإدارة الجباية وذلك على أساس مقاربة شاملة لبلوغ الأهداف الرئيسية الخمسة (05) المرسومة والمتمثلة في :

- تبسيط المنظومة من حيث الإجراءات وتبسيط النصوص وتوحيدها.
- تكريس مبدأ العدالة الجبائية،
- دعم لامركزية الجباية المحلية،
- تعصير إدارة الجباية وضمان نجاعتها وتعزيز الثقة بين المطالب بالأداء ومصالح الجباية ودعم ضمانات المطالبين بالأداء،
- دعم الواجب الجبائي والتصدي للتهرب الجبائي ودعم شفافية المعاملات المالية.

مع التذكير بأنه تمّ في مرحلة أولى سنتي 2012 و2013 القيام بتشخيص شامل للمنظومة الموجودة وجرّد مختلف المقترحات والخيارات المطروحة والتي عرضت على مصادقة المجلس الوطني للجباية في نوفمبر 2013 مع تحديد الستّة (6) مجالات التّالية لعملية الإصلاح :

1. الضرائب المباشرة، من خلال إعادة النظر بالخصوص في نسب الضريبة وضبط قاعدتها وصيغ تطبيقها والإمّيازات الجبائية المتعلقة بها.
2. الضرائب غير المباشرة، عبر ضبط ميدان وصيغ تطبيق مختلف الضرائب غير المباشرة والإمّيازات الجبائية المتعلقة بها.
3. الجباية المحلية، مع تبسيطها وتحسين نجاعتها في اتجاه تدعيم الموارد المالية للجماعات المحليّة، وملاءمتها مع مقتضيات دستور تونس الجديد.
4. دعم قواعد المنافسة النزيهة والحدّ من التخلف عن القيام بالواجب الجبائي ودعم ضمانات المطالبين بالأداء من أجل إضفاء مزيد من الشفافية

على النظام الجبائي وتحديد وضبط إجراءات للتصدي للتهرب الجبائي وتحسين عمليات المراقبة والإستخلاص والاسترجاع.

5. **تعصير إدارة الجبائية**، من خلال تطوير وملاءمة وسائل وطرق عمل إدارة الجبائية في اتجاه إدخال مزيد من النّجاعة على عمليات المراقبة والإستخلاص وتحسين الخدمات المسداة للمطالبين بالأداء.

6. **مراجعة النظام التقديري** في إتجاه تخصيصه قصرا لمستحقه وإدماج الإقتصاد الموازي ضمن الدورة الاقتصادية المنظمة.

وفي مرحلة ثانية، قامت الحكومة سنة 2014 في إطار إستراتيجية الحوار التشاركي والتّوافق، بسلسلة من الإستشارات الوطنية والجهوية حول المشروع مع مختلف الأطراف المعنية بعملية الإصلاح وذلك من أجل :

■ **تحسين المقترحات والتوصيات المقدّمة في إطار مشروع إصلاح المنظومة الجبائية**،

■ **القيام بالدراسات الخاصة بتأثيرات تطبيق المشروع ومردوده على الضرائب والأداءات المباشرة وغير المباشرة، وإنعكاساته على الموارد الجبائية وعلى مناب الموارد الذاتية للدولة، مع الحرص على إحترام مبدأ العدالة الجبائية والتحكّم في نسبة الضغط الجبائي والحفاظ على تنافسية المؤسسة الاقتصادية.**

لقد كان تسريع نسق الإصلاح الجبائي من أوكد أولويات الحكومة التونسية في إطار الرؤية الإستراتيجية التي ضبطتها منذ بداية هذه السنة للسياسة الإقتصادية الوطنية ولتحقيق الإنتعاش الإقتصادي، وذلك إلى جانب بقية الإصلاحات الهيكلية الجارية التي تمّ الإتفاق بشأنها على مستوى المالية العمومية والإصلاح البنكي والمالي في إطار تحسين مناخ الاستثمار وإستعادة نسق أرفع للنمو الإقتصادي بما يمكّن من وضع الإقتصاد الوطني على نهج إستراتيجي يجعل من تونس نقطة إشعاع ونمو.

ولا يخفى أنّ تحقيق هذا الإنتعاش والإسترجاع التدرجي للتوازنات العامة للإقتصاد وللمالية العمومية يستوجب الوعي والمسؤولية بأنّ أي إصلاح للمنظومة الجبائية يتعيّن أن يمرّ اليوم عبر المحافظة على التوازن بين تحقيق العدالة الجبائية وتحقيق النمو الإقتصادي من خلال ضمان تعديل نسب الأداء والخصم بما يضمن تحقيق العدالة الجبائية وتطوير الإمتيازات الجبائية من أجل دفع النمو والتوزيع العادل للمداخيل حسب متطلّبات التنمية والأوليات الإقتصادية والإجتماعية المتفق عليها.

كما يتطلّب الإصلاح الإقتصادي تحسين مناخ الأعمال من خلال تبسيط الإجراءات الجبائية وضمن شفافية المعاملات ودعم ضمانات المطالبين بالأداء مع تعزيز الثقة بين المستثمر ومصالح الجباية والتصدّي بالمقابل لمظاهر

التهرب الجبائي والحرص على إحترام شفافية المعاملات المالية، والتي تعتبر من المبادئ الأساسية التي يركز عليها المشروع الحالي للإصلاح الجبائي.

وقد بادرت الحكومة في إطار **قانوني المالية الأصلي والتكميلي لسنة 2014** من أجل حفز النمو وتحقيق العدالة الإجتماعية وتسريع نسق الإصلاحات الجارية، بإتخاذ عديد الإجراءات لضمان المصادقة على عديد الأحكام المندرجة صلب مشروع الإصلاح الجبائي وذلك بالتشاور والتوافق مع مختلف الفاعلين الإقتصاديين والإجتماعيين ومكونات المجتمع المدني في إطار الحوار الإقتصادي، وحتى يتسنى إحكام التمهيد لضمان دخولها حيز التنفيذ بداية من **غرة جانفي 2015**.

ومن بين هذه الأحكام نذكر بالخصوص التخفيف من الضغط الجبائي على بعض الشرائح الإجتماعية والإقتصادية و **مراجعة النظام التقديري في إتجاه تخصيصه قصرا لمستحقه وإدماج الإقتصاد الموازي ضمن الدورة الاقتصادية المنظمة ومقاومة التهرب والتهرب الجبائي وضمان شفافية المعاملات المالية.**

كما تضمن **مشروع قانون المالية لسنة 2015** الذي تم إعداده وإيداعه للمصادقة في أواخر شهر أكتوبر الفارط، حزمة من الإصلاحات الجبائية التشريعية الجاهزة والمتفق في شأنها لتدخل حيز التنفيذ أوائل سنة 2015 والتي لعل من أهمها إصدار **المجلة الموحدة للضرائب** وإدخال مزيد من النجاعة على عمليات المراقبة والإستخلاص **ودعم ضمانات المطالبين بالأداء** في إطار معاملاتهم مع مصالح الجبائية.

سيّداتي سادتي،

الحضور الكريم،

لقد حرصنا خلال مختلف مراحل إعداد مشروع الإصلاح الجبائي، ومن منطلق وعينا بمسؤوليّة إنجاحه وضمان أكبر قدر من التوافق حول مضمونه وحول مراحل تنفيذه، على إشراك كافة الأطراف المعنية وطنيا ودوليا بهذا الإصلاح، من خبراء ومسؤولين ومهنيين ومستثمرين وإدارات مركزية وجهوية ومحلية إضافة إلى شركائنا الدوليين المعنيين بتقديم إستراتيجية الإصلاح الجبائي.

وتعتبر هذه النّظاهرة الموسّعة التي تجمّعنا، اليوم ويوم غد، التّويج لهذا المسار التّشاركي في إتجاه إقرار المشروع النّهائي للإصلاح الجبائي، وفرصة لمزيد تبادل الآراء ووجهات النّظر معكم حول مجمل التّوصيات والمقترحات الواردة في المشروع في نسخته المحيئة، قبل المرور إلى المرحلة الختامية المتعلقة بالتّشريع وإستكمال صياغة النّصوص وإصدارها.

وفّقنا الله في أعمالنا من أجل خير هذا الوطن.

والسّلام عليكم ورحمة الله وبركاته.